

وينبغي ايضا ان يتقوا الايمان مع وجود التصديق بحجية القلب واللسان اذ الشرط بلوغ من
 عونه عم المشروط ولا يمكن اعتبارها شرعا شرطاً لثبوت الايمان الشرعي فقط اي دون
 ملزومه وهو الايمان فينتفي اي وينتفي عن اعتبارها شرطا للاحكام دون الملزوم انتفاء
 ذلك الايمان عن انتفاءها مع قيام الايمان الملزوم لان العزيم ان عتوا انتفاء اي انتفاء كل
 الامور ثبت صلازم الايمان وهو لازم الكفر عما ذكرناه فيما سبق فيثبت ملزومه
 وهو الكفر اذ الملزوم ان تضادوا ولم يكن بينهما واسط بلزم من ثبوت كل منهما ثبوت
 لازمه ومن انتفاء كل منهما ثبوت ضده المستلزم لثبوت اللازم ذلك الضد وان الاستدلال
 الذي به يكتب التصديق القلبي ليس شرطا لصحة الايمان على المذهب المختار الذي عليه
 الفقهاء ويشترط من العباد حتى صحى الايمان المقلد ومنه كثير ومع المعتزلة كما في العدة والبلد
 وغيرها ونقل المتبع عن الشيخ ابي الحسنى الاشعري فقال الاستدلال ابر القاسم القلبي انه
 افتراض عليه وقدر اشار للمسلم الى تحليل محل الترخيع بقوله وترا ان يرمى مقلدا في الايمان باثم التفرقة
 اذ كلام العوام في الاسواق محتموا للاستدلال بالحوادث اي بحج وثقوا عليه اي على وجوده
 ثم وعلى صفاته من العلم والارادة والقدرة وغيرها والتغليظ ان ليعلم الناس بقولون
 للمخلق بها خلفهم وطلق كل منفي ويستحق العباد عليهم وحده لا يشكره فيجب به تركه
 بصحة ادراكه هؤلاء تحسينا لظنهم بهم وتكبرا بما لموهبه اي تعظيما لشانهم عن الخطا
 لكن ثقتهم وثقوا فثقتهم على ذلك مع رضائهم عقولهم فاذا حصل ذلك الخيم الذي لا يجوز وجوده
 الواقع الغيضي اي نفي ما اضرى به فقد قام المخلق الذي حصل ذلك الخيم بالواجب
 من الايمان من ميان يمينه الذي هو الايمان اذ لم يبق بعد حصول الخيم المذكور سوى الاستدلال
 ومقصود الاستدلال هو حصول ذلك الخيم فاذا حصل للمخلق هو المغم منها اي ما الاستدلال
 فقد تم قيامه بالواجب ومقتضى هذا التعليل ان لا يكون عاصبا لعدم الاستدلال اي بتكره
 لان وجوده اي الاستدلال لا يمكن ان يحصل ذلك الخيم فاذا حصل سقطها هو اي وجوب

هو

الاستدلال